

## تقييم مساهمة الدولة في تحسين الحياة الاجتماعية لعائلات في المجتمع الجزائري

— دراسة ميدانية إحصائية —

دائرة ندرومة نموذجاً

حاج عمر فطيمة<sup>1</sup> & أ. بوطوبة محمد<sup>2</sup>

### الملخص:

أشارت عدة تقارير (مثل تقرير الوكالة المالية Economist intelligence Unit لسنة 2013) أن هناك تحسن على مستوى جودة حياة المواطنين الجزائريين، حيث تم تصنيف الجزائر ضمن المراتب العشرة الأولى من حيث انخفاض تكلفة المعيشة. وهذا ما يوضح مساهمة القطاع العمومي في تحسين الحياة الاجتماعية للفرد. ولكن هذا يحتاج إلى دراسة إحصائية تقيس لنا ذلك. لذلك سنختار فترة زمنية (سنتين) ونقيس من خلال هذا التحسن على الواقع الجزائري. سنقوم في هذه الورقة البحثية بمحاولة تقييم مدى مساهمة الدولة في تحسين الحياة الاجتماعية للعائلات من خلال مجموعة من المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية، وذلك انطلاقاً من الدراسة الميدانية التي قمنا بها في اليوم الدراسي الأول 2014 بهذا المخبر والتي حملت العنوان التالي: مساهمة القطاع العمومي في تحسين المستوى المعيشي للعائلات — دراسة ميدانية بدائرة ندرومة.

تعرف الجزائر تحسن في المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية ولكن بوتيرة ضعيفة قد لا تتجاوز 2% من سنة إلى أخرى. ومنها بعض العائلات من العينة قد تصل إلى نسبة 35% لم تعرف تحسن اجتماعي إلا بعد فترة من الزمن تفوق مقدار القياس الذي اعتمدها لمدة سنتين.

**الكلمات المفتاحية:** جودة الحياة الاجتماعية — الدولة — السياسات الاجتماعية — القطاع العمومي.

<sup>1</sup> — طالبة في الدكتوراه (تلمسان) علم الاجتماع، inass39@yahoo.fr

<sup>2</sup> — أستاذ مساعد صنف أ، المركز الجامعي غليزان، boutoubaamed@gmail.com

**Résumé:**

Plusieurs rapports (comme le rapport de l'agence financière: Economiste intelligence unit de 2013) ont noté qu'il y a eu amélioration dans la qualité de vie des citoyens algériens. Elle a classé dans la liste des dix pays du monde en termes de Faible coût de la vie, cela est dû à la contribution du secteur public pour améliorer la vie sociale de l'individu.

Par conséquent, on va choisir une période de temps de deux ans, et on va faire la mesure de l'amélioration dans le cas de l'Algérie.

Dans cette recherche, on va évaluer la contribution de l'état à l'amélioration de la vie sociale pour les familles, grâce à une série d'indicateurs sociaux et économiques. A partir de la recherche qui a été faite par le laboratoire G.P.E.S durant l'année 2014. Le titre de ce recherche est : La contribution du secteur public pour améliorer le niveau de vie pour les familles: cas le territoire NEDROMA.

L'Algérie connaît une amélioration faible des indicateurs sociaux et économiques. Le rythme ne peut dépasser 2% d'année en année. Ils y ont certaines familles, du panel qui n'ont pas eu jusqu'à 35% d'amélioration sociale, juste après une période de temps supérieure à la quantité de mesure que nous avons adoptée depuis deux ans.

**Mots-clés:** qualité de la vie sociale - État - les politiques sociales - secteur public.

**Abstract:**

Several reports (such as the Economist intelligence Unit of 2013) indicate that there has been an improvement in the quality of life of Algerians, ranking Algeria among the top ten in terms of low cost of living. This illustrates the contribution of the public sector to improve the social life of the individual. But this needs a statistical study that measures for us. So we will choose a period of time (two years) and measure the improvement on the Algerian reality.

In this paper, we will evaluate the extent to which the state ameliorates the social life of families through a set of social and economic indicators; based on the research we conducted at the G.P.E.S Laboratory during 2014. Its title is the contribution of the public sector to improve the standard of living for families - Field study in NEDROMA district.

Algeria is known an improvement in social and economic indicators but with a weak pace; it not exceed 2% from year to year. Some of the households in the sample may reach 35%. Does not know a Social improvement only after a period of time exceeding the amount of measurement we adopted for two years.

**Keywords:** quality of social life - state - social policies - public sector.

**JEL classification:** H2 Taxation, Subsidies, and Revenue.

## مقدمة:

تعتبر العائلة أهم وحدة بنائية في المجتمع، ومن خلالها يمكن قياس مدى تماسك المجتمع، وقد تأثرت بالعوامل التي مرّ بها المجتمع الجزائري ككل، كالهجرة الداخلية من الأرياف إلى المدن والتصنيع وكذلك التقدم التكنولوجي وازدياد متطلبات الحياة المعاصرة مثل وسائل الاتصال... مما دفع بها إلى تغيير أسلوب المعيشة واللحاق بباقي دول العالم. أيضا الازدياد التدريجي لحجم السكان الأمر الذي أدى إلى ضرورة مساهمة الدولة في تغطية نسبة كبيرة من متطلبات العيش للفرد في المجتمع بتكفلها بالجوانب الأساسية التي يحتاجها الفرد للعيش الكريم في المجتمع أهمها السكن والصحة وتوفير المياه... الخ. ويمكننا في ما يلي توضيح التحول الذي مس المجتمع الجزائري عموما والدور الأساسي الذي لعبته الدولة في تحسين مستوى المعيشة للعائلات الجزائرية من خلال ملامستها لجوانب حساسة تكفلت الدولة بتغطيتها وتقييم مستوى هذا التكفل وذلك دراسة عينة من هذه العائلات في الغرب الجزائري بمدينة ندرومة التابعة لولاية تلمسان وذلك من خلال التطرق إلى ثلاثة نقاط؛ الأولى تحتوي على مفاهيم عامة حول جودة الحياة الاجتماعية والاقتصادية للفرد. أما النقطة الثانية فيحتوي على الحالة الاجتماعية والاقتصادية التي تعيشها العائلات الجزائرية وحجم المساعدات والإعانات التي تساهم بها الدولة للأفراد. فحين النقطة الثالثة فيحتوي على محاولة قياس مقدار التحسن التي تساهم به الدولة لعينة من العائلات بدائرة ندرومة ولاية تلمسان. ونختتم مقالنا بأهم الاستنتاجات والنتائج.

## سؤال الإشكالية :

يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي: ما مقدار التحسن الذي تعرفه الحياة الاجتماعية والاقتصادية لذا العائلات الجزائري؟

### فرضيات البحث:

- تعرف الحياة الاجتماعية والاقتصادية لدى العائلات الجزائرية تحسن متراكم ومستمر، نتيجة تدخل القطاع العمومي بالمساعدات.
- تفرض العولمة الاجتماعية والاقتصادية على الدول ترقية المجتمع من خلال العائلات.

### دراسات سابقة:

بما أن هذا المقال هو عبارة عن امتداد للدراسة التي قمنا بها في سنة 2014، نقوم بتقديم ملخص عن هذه الدراسة السابقة والتي محتواها:

تناولت الدراسة إشكالية مساهمة القطاع العمومي في دعم وتحسين المستوى المعيشي للعائلات الجزائرية، من المؤشرات التالية: إعانات البناء (السكن)، الاستفادة من ماء الشرب والكهرباء والغاز الذي يوفره القطاع الحكومي، الاستفادة من التعليم المجاني، المساعدات الطبية (الصحة)، دعم التشغيل، وفي الأخير حاولنا قياس مستوى المعيشة من خلال تحديد دليل الرفاهية للعائلات.

توصلنا في هذه الدراسة السابقة إلى:

تحديد مستوى جودة حياة العائلات من خلال ما تساهم به الدولة في مختلف القطاعات الاجتماعية والاقتصادية لدعم معيشة العائلات. لذلك صنفنا العائلات ضمن عشرة مؤشرات للأحوال المعيشة وهي كالتالي: السكن، البنية التحتية، ماء الشرب، الكهرباء و طاقة الطهي والصرف الصحي، التعليم، الصحة، وسائل الاتصال، العمل المدعم، الدخل، الانفاق.

في مؤشر السكن عرفت البرامج السكنية والمرافق العمومية تحسنا كميًا ونوعيًا معتبرا. حيث لاحظنا أن حوالي 78% من العينة الممثلة بالعائلات لم تستفد من أي إعانة أو مساعدة من طرف الحكومة. كما وجدنا أن ما نسبته 23% من العائلات تمتلك سكنات مدعمة من طرف الحكومة.

في مؤشر البنى التحتية لاحظنا أن ما نسبته 95% من العائلات تستفيد بقوة من توفر المرافق وقربها، والمتمثلة في المدرسة الابتدائية، الثانوية، المتوسطة، المستشفى والسوق.

في مؤشر ماء الشرب تم ملاحظة أن ما نسبته 87% من العائلات تستفيد من خدمات الدولة. في حين 13% الباقية من العائلات تعتمد على مصادر أخرى تتمثل في المياه الجوفية (ماء البئر) وأيضا الينابيع الطبيعية.

في مؤشر الكهرباء وطاقة الطهي والصرف الصحي لاحظنا أن كل العائلات تستفيد من خدمة الكهرباء والصرف الصحي بنسبة 100%.

أما بالنسبة لطاقة الطهي لاحظنا أن ما نسبته 89% من العائلات تستعمل الغاز الطبيعي الموصول إلى المنازل من طرف البلدية. في حين لاحظنا أن 11% من العائلات تستعمل قارورة الغاز وهي بالتالي لا تستفيد من خدمة البلدية.

في مؤشر التعليم لاحظنا أن حوالي 5% لم تستفد تماما من مجانية التعليم. كذلك لاحظنا أن ما نسبته 27% من العائلات استفادت من التعليم على الأقل في الطور الأول. أيضا لاحظنا في مؤشر التعليم أن ما نسبته 33% من العائلات استفادت بصفة كبيرة من التعليم بحيث على الأقل فرد من العائلة استفاد من كل الأطوار التعليمية. أما العائلات التي أحد أفرادها استفادة من كل الأطوار مع وجود أفراد آخرين من العائلة لم يستفيدوا من التعليم المجاني فبلغت نسبتها 45%.

في مؤشر الصحة لاحظنا أن 7% من العائلات التي يعاني أحد أفرادها من مرض مزمن أو مرض عانت منه العائلة لم تستفد من مجانية الصحة في حين أنها كانت بحاجة إليها. أما العائلات التي استفادت بنسبة كبيرة من الصحة المجانية كانت في حدود 14%.

في مؤشر وسائل الاتصال لاحظنا أن ما نسبته 23% من العائلات يستفيدون من خدمات الأنترنت العمومية. في حين أن مستعملي الأنترنت من شركة موبليس أو شركة نجمة فقط 2% مع العلم أن هذه العائلات تفتقد لخط هاتف عمومي. بحيث لاحظنا من خلال هذه الدراسة أن 50% من العائلات ليس لديهم خدمة الهاتف العمومي بالرغم من الطلب المتزايد على هذه الخدمة (يستعملون الهاتف العمومي بهدف استغلال خدمات الأنترنت).

في مؤشر العمل المدعم لاحظنا أن ما نسبته 21% من العائلات التي أحد أفرادها يعاني من مشكلة البطالة، استفاد أحد أفرادها من عقد التشغيل، وهناك 3% من العائلات كانت لديها استفادة كبيرة من دعم التشغيل بحيث أكثر من فرد استفادوا من عقود التشغيل.

(عقود إدماج حاملي الشهادات CID، عقود الإدماج المهني CIP، عقود تكوين إدماج CFI). كما لاحظنا أن ما نسبته 24% من العائلات يعاني أحد أفرادها من مشكلة البطالة إلا أنه لم يستفيد تماما من عقود التشغيل.

في مؤشر الدخل لاحظنا أن لمعرفة مدى احتياج العائلات إلى دعم ومساعدة الحكومة بهدف الوصول إلى الرفاهية. وجدنا أن هناك 38% من العائلات لها مصدر وحيد للحصول على دخل وهو رب البيت فقط. والباقي 62% يمثلون العائلات التي دخلها يوفره أكثر من مصدر (فرد). كما لاحظنا أن 87% من العائلات والتي يتعدد مصادر دخلها كان دخلها أقل من 60000 دينار جزائري. أما باقي العائلات والتي يتجاوز دخلها 60000 دج فهي عائلات معظمها تستفيد من منح خارج الوطن.

في مؤشر الانفاق لاحظنا أن ما نسبته 92% من العائلات تنفق أقل من 60000 دج. وهكذا تبين لنا بشكل واضح أن الجزائر تبذل مجهودات كبيرة لتحسين المستوى المعيشي للمواطنين، وما يبرهن ذلك هو استفادة معظم العائلات من المساعدات والإعانات الموجهة لقطاع التعليم والصحة، والشغل المدعم والبنى التحتية.<sup>3</sup>

## I. الحياة الاجتماعية كإطار عام:

لقياس الحياة الاجتماعية في أي مجتمع يجب الاعتماد على عدة مؤشرات يمكننا توضيح أهمها فيما يلي، وبادئا نتطرق لتوضيح أهم المفاهيم الخاصة بهذا العنصر .

### 1/1- التنمية الاجتماعية:

تمثل جانبا من الخدمات التي تقدمها الدولة للفرد في المجتمع، كما أنها تعتبر محاولة نحو تغير الوضعية الاجتماعية، هذا التغير يمكن أن يلحق بالبناء الاجتماعي وجميع وظائفه بهدف إشباع جميع حاجيات الفرد وذلك بتحسين الأوضاع الاجتماعية القديمة مسايرة للأوضاع الاجتماعية التي تميز الحياة المعاصرة.<sup>4</sup> وتشمل هذه التنمية المرافق الأساسية في الحياة كالسكن والصحة، المياه... الخ.

<sup>3</sup> - بوطوبة محمد وبزاوية عبد الحكيم وحاج عمر فطيمة، مساهمة القطاع العمومي في تحسين المستوى المعيشي للعائلات، منشورات البحث الحوكمة والاقتصاد الاجتماعي، العدد 1، 2015، ص 41-64.

<sup>4</sup> - محمد سويدي، التسيير الناق في التجربة الجزائرية وفي التجارب العالمية، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1986، ص 28.

## 2/1- العائلة:

تعتبر العائلة حسب ما أشار إليها مصطفى بوتفوشت "إنها إنتاج اجتماعي يعكس صورة المجتمع الذي توجد وتتطور فيه، ففي مجتمع سكوني تبقى البنية العائلية مطابقة له، وفي مجتمع ثوري أو تطوري فإن العائلة تتحول حسب إيقاع وظروف التطور لهذا المجتمع"<sup>5</sup>.

## 3/1- جودة الحياة الاجتماعية:

يمكن تعريف جودة الحياة الاجتماعية من خلال بعدين أساسيين بعد ذاتي (مثل الرفاهية، الرضا عن الحياة، السعادة،...) وبعد موضوعي (مثل: التعليم، إشباع الحاجات، الصحة،...). يركز غالبية الباحثين على مؤشرات خاصة بالبعد الموضوعي لجودة الحياة والذي يتضمن مجموعة من المؤشرات القابلة للقياس والملاحظة مثل التوظيف، الدخل، الحالة الاجتماعية والاقتصادية، المساعدات الممنوحة،<sup>6</sup>.... ويوضح أكثر هذا التعريف كل من Taylor و Bogdan (1996) بحيث يرى أن جودة الحياة يرجع إلى الخبرة الذاتية أي من خلال إدراكات الفرد ومشاعره وخبرته في الحياة.<sup>7</sup> أما Vreeke (1997) وآخرون يرون أن هناك مؤشرات لجودة الحياة يتم تحديدها من خلال إدراك الفرد وتقييمه لها.<sup>8</sup> ملاحظة: من خلال هذا التعريف سوف نعتمد في دراستنا على كلا البعدين ، البعد الموضوعي لتحديد المؤشرات ، والبعد الذاتي بالاعتماد على الاستبيان الموزع على العائلات لإعطائهم الحرية في الإدلاء بالرضا النفسي عن المؤشرات المدروسة .

<sup>5</sup> - مصطفى بوتفوشت: العائلة الجزائرية - التطور والخصائص ، ترجمة أحمد دمري ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1984، ص 14.

<sup>6</sup> - Bishop, M., & Feist-Price, S. Quality of life in rehabilitation counseling: Making the philosophical practical. Rehabilitation Education, (2001), p 201-212.

<sup>7</sup> - Taylor, S.J. & Bogdan R. Quality of life and the individual's perspective. In Quality of Life: Conceptualisation and measurement. Ed. R. Schalock. American Association on Mental Retardation. Washington D.C. 1996.

<sup>8</sup> - Vreeke, G.J., Janssen, S., Resnick, S., & Stolk J. The quality of life of people with mental retardation: in search of an adequate approach. International Journal of rehabilitation Research. 1997. pp280-301.

## 4/1- مؤشرات البعد الموضوعي لجودة الحياة:

لمعرفة أبعاد جودة الحياة يمكن اللجوء إلى التقارير العالمية التي تصدر عن هيئات ومؤسسات دولية، وهي:

- تقارير التنمية البشرية والتي تعتمد في تحديد مؤشرها انطلاقاً من ثلاثة أعمدة رئيسية وهي: الدخل والصحة والتعليم.

- تقارير التنافسية العالمية يعتمد في تحديد مؤشره انطلاقاً من: البنية التحتية، استقرار الاقتصاد الكلي، الصحة، التعليم الأساسي، التعليم العالي، كفاءة أسواق السلع، كفاءة سوق العمل، كفاءة السوق المالي، ...

- تقرير جودة الحياة الذي يصدر عن مجلة انترناشيونال ليفنج الأمريكية، يعتمد هذا التقرير في إعداد مؤشره انطلاقاً من تسعة معايير وهي: تكلفة المعيشة، الثقافة والترفيه، الاقتصاد، البيئة، الحرية، الصحة، البنية الأساسية، الأمن والسلامة، المناخ.<sup>9</sup>

ومن خلال التقارير السنوية التي تقيس جودة الحياة يمكن إدراج من خلالها المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها في دراستنا هذه وهي: التعليم، الصحة، سوق العمل، البنية التحتية، أما المؤشرات مثل المناخ، الأمن والسلامة لم يتم إدراجها لأنها تخص جانب التنمية المستدامة، ومؤشر الدخل والتكاليف لم يتم أخذه بعين الاعتبار لأنه لم يسجل أي تغير.

## II. مستوى الحياة الاجتماعية في المجتمع الجزائري:

مرّ المجتمع الجزائري بعدة مراحل وتغيرات أثرت على نوعية ومستوى الحياة بالنسبة لأفراده، هذا التحول والتغير مس العديد من الجوانب أهمها الجانب الديموغرافي و البنية الاجتماعية والاقتصادية التي يمكن التطرق إليها فيما يلي.

<sup>9</sup> - محمد السعيد أبو حلاوة، جودة الحياة: المفهوم والأبعاد، مؤتمر علمي، جامعة الاسكندرية (مصر العربية)، 2010/08/07.

<http://www.vipedu.us/?page=details&newsID=58&cat=19>

## 1/2- الإحصائيات الديموغرافية المعاصرة للعائلة في الجزائر:

إذا ما جئنا لاستنتاج الإحصائيات حول ما آلت ناليه العائلة بالجزائر فإنه في سنة 2015، وحسب ما جاء به تقرير هيئة الأمم المتحدة لسنة 2015 أن عدد السكان في الجزائر بلغ 39,667,000<sup>10</sup> بعدما كان لا يتجاوز 3,774,080 سنة 1966.<sup>11</sup> وبذلك نجد أن متوسط عدد العائلات المحصاة لسنة 2015 يكون حوالي 11.565 مليون عائلة.

## 2/2- التطور البنيوي والاقتصادي للعائلة الجزائرية:

تعتبر العائلة حسب ما أشار إليها مصطفى بوتفوشة "إنها إنتاج اجتماعي يعكس صورة المجتمع الذي توجد وتتطور فيه، ففي مجتمع سكوني تبقى البنية العائلية مطابقة له، وفي مجتمع ثوري أو تطوري فإن العائلة تتحول حسب إيقاع وظروف التطور لهذا المجتمع"<sup>12</sup>. والمجتمع الجزائري مرّ بتحويلات مست العديد من المجالات (سياسيا، اقتصاديا واجتماعيا)، وتركت آثارها على البناء الاجتماعي بكل مؤسساته خصوصا مؤسسة العائلة، من جميع النواحي . كما تتميز العائلة الجزائرية بتنظيم اجتماعي واقتصادي مبني على التماسك والتضامن، ولأن العائلة جزء لا يتجزأ من المجتمع وصورة له، فإن كل التغيرات التي أصابت المجتمع الجزائري كان لها أثرها عليها، وكان ذلك بداية بالانتقال من الريف إلى الحضر الذي أفقد العائلة الجزائرية شكلها كعائلة ممتدة، حيث أصبحت تتكون من مجموعات نووية متعددة، تكون تحت سقف واحد، مع العلم أن هذه المجموعات تتكون هي الأخرى من أجيال مختلفة وهذا ما يميزها كذلك.<sup>13</sup>

رغم ذلك فإنها كانت تتجه شيئا فشيئا نحو شكل العائلة النووية حيث ينفصل الزوجين بمزل مستقل مع أولادهما، ومع بداية ظهور هذا النوع من الأسر في الجزائر تميزت بكثرة الإنجاب إذ يتراوح معدل أفراد العائلة الزوجية (النووية) الجزائرية الواحدة بين (5-7) أفراد، إلا أنها سابقاً لم تأخذ الشكل الحقيقي للعائلة النووية فكانت لا تزال تحتفظ في كثير

<sup>10</sup>- United Nations, World Population Prospects The 2015 Revision, Department of Economic and Social Affairs Population Division, New York, 2015, p38.

<sup>11</sup> حمدوش رشيد: مرجع سابق، ص 265-266.

<sup>12</sup> - مصطفى بوتفوشة: العائلة الجزائرية - التطور والخصائص - ترجمة أحمد دمري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص 14.

<sup>13</sup> - A. Lahouari, les mutation de la société algérienne ,famille et lien social dans Algérie contemporaine, Paris 'la découverte ,1999 , p39 .

من الأحيان بوظائف العائلة الممتدة وبالرجوع إلى السياق الزمني فإنه بعد الاستقلال بدأت تتشكل بوضوح عائلة جزائرية تجمع بين خصائص العائلة الحضارية ووظائف العائلة الريفية، وهذا على مستوى الجيلين الأول والثاني من النازحين<sup>1</sup>. وقد تراجع إلى 9.5 سنة 2008 حسب الديوان الوطني للإحصاء<sup>14</sup> أي بين خمسة أوستة أفرد في مجموع العائلة. وعلى حسب تقرير الأمم المتحدة أصبحت بين 2 و3 أفراد في سنة 2015.<sup>15</sup> إذ كان لعامل التحضر دور كبير في الإسراع في عملية الانتقال من النظام الأسري الممتد بالنسبة لتلك الأسر التي استقرت حديثا في المدن إلى نظام العائلة النووية أو الزوجية، حيث كانت العائلة التقليدية تمتاز بكونها عائلة موسعة وممتدة تحتوي عدة عائلات زواجية غني مسكن واحد يعرف "بالدار الكبيرة" عند الحضر و"الخيمة الكبيرة" عند البدو<sup>16</sup> إلا أنه يجب التذكير بأن التغير ارتكز أساسا في المجال الجغرافي والسكن في بيت (شقة)، هذا المجال الذي هو في قطيعة تامة عن النمط المعيشي الذي ألفته العائلة سابقا.

كان لكل هذه التغيرات أثرا كبيرا في إحداث التغيرات والتحويلات على الحياة اليومية للأسر الجزائرية من جميع النواحي التي فرضها العوامل الحضارية الجديدة على الواقع الجزائري<sup>17</sup>.

كما كان للتطور في مجال الصناعة أثره البالغ على ارتفاع المستوى الاقتصادي وانفصال العائلة الممتدة في الجزائر، حيث سمحت عملية ادخال التقنيات الجديدة في الاقتصاد الكلي وفي الاقتصاد الجزئي الخاص بالمؤسسات بالإسراع والتعجيل بعملية تطوير المواقف والتصرفات داخل المجتمع عموما والعائلة بشكل خاص<sup>18</sup>. كان لكل هذه التغيرات والتحول الحاصل في الحياة اليومية للحياة في المجتمع الجزائري عموما دافع قوي لقيام الدولة بمساهمة

<sup>1</sup> - محمد سويدي: مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990، ص89.

<sup>14</sup> - Office national des statistiques o-n-s Algérie 2008.

<sup>15</sup> - United Nations, World Population Prospects The 2015 Revision, Department of Economic and Social Affairs Population Division, New York, 2015, p38.

<sup>16</sup> - مصطفى بوتفنوشت: مرجع سابق، ص37.

<sup>17</sup> - حمدوش رشيد: مسألة الرباط الاجتماعي في الجزائر المعاصرة، امتدادية أم قطيعة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،

2009، ص99-101.

<sup>18</sup> - مصطفى بوتفنوشت: العائلة الجزائرية، مرجع ص 238.

ملموسة في تنمية الحياة الاجتماعية للعائلات من خلال اتخاذ التدابير اللازمة لذلك والتي يمكننا عرضها باختصار في العنصر الموالي.

### 3/2- سياسة الدولة في تحسين الحياة الاجتماعية في الجزائر:

بعد خروج الجزائر من يد الاستعمار الفرنسي الذي خلف دمار هائل في جميع القطاعات كان لابد على الدولة الجزائرية اتخاذ سياسة اصلاحية انقاد البنى التحتية وإعادة الهيكلة ومن بين أهم الإنجازات التي قامت بها الدولة في مجال التنمية الاجتماعية نجد:

**المخطط الرباعي الأول 1970-1973:** يعتبر هذا المخطط الخطوة الأولى والفعالة نحو البناء للتنمية في الجزائر وذلك من خلال برامج الاستثمار الاجتماعي والثقافي والذي يهدف أساسا إلى تحسين مستوى المعيشة وتلبية متطلبات العيش الكريم للفرد في المجتمع ضمن جميع مجالات الحياة (السكن، الخدمات الاجتماعية، الصحة العمومية... الخ، فالمرحلة التي مرت بها الجزائر تطلبت إعادة بناء صرح الاقتصاد الوطني وذلك بتخصيص جميع الامكانيات المادية والمالية بغلاف مالي قدر حوالي 36 مليار دج أي 149% من إجمالي الناتج المحلي لتحقيق البرامج التي ترمي الى تحسين مسوى المعيشي للعائلات وذلك بالتركيز على انجاز المرافق الضرورية للحياة (انجاز قنوات مياه الشرب وتزويد المناطق الريفية بالكهرباء<sup>19</sup> حيث تم توزيعها عبر حصص مالية بلغت حصة الكهرباء منها مثلا حوالي 06% من المبلغ الإجمالي<sup>20</sup> من المجموع الكلي كما حضي قطاع السكن بنسبة 5.5%<sup>21</sup> وبذلك نلاحظ اهتمام معتبر من قبل الدول لعملية الإسكان وما يرافقها من خدمات اجتماعية تمكن العائلات من الوصول الى حياة اجتماعية حضرية .

**المخطط الرباعي الثاني 1974-1977:** واصلت الدولة من خلال هذا المخطط في دعمها لقطاع الإسكان والخدمات الاجتماعية (الماء والغاز والكهرباء وقنوات الصرف الصحي...) حيث بلغت نسبة الاستثمار في هذا المجال 7.5% بعد ما خصص لها في

<sup>19</sup>-LABOUSSINE Qasmi, Cise de l'habitat et perspective de co-développement avec les pays de Maghreb, édition Punblised, Paris, France, 1987 p53.

<sup>20</sup>- Hamid M. TEMMAR, Stratégie de développement indépendant le cas de l'Algerie : un bilan (édition 1; co-édition O.P.U, Alger, 1983). p223.

<sup>21</sup>- وزارة التخطيط: تقرير عام حول المخطط الرباعي الأول جانفي 1970 ص30/ نقلا عن عمراوي صلاح الدين: السياسة السكنية في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة باتنة، 2008-2009، ص36.

المخطط الرباعي الأول 5.5% كما خصصت الدولة موارد مالية جديدة لدعم الإسكان وقد تم استكمال هذا المخطط عبر شطرين برنامج السكن الاجتماعي الحضري وبرنامج السكن الاجتماعي الريفي .

**المخططين الخماسيين الأول والثاني 1980-1989**: نظرا لعدم استكمال جميع أهداف المخططين الرباعي الأول والثاني قامت الحكومة بإنجاز المخطط الخماسي الأول والثاني والرامي الى تطوير الحياة السكنية في الأرياف وتحديثها في المدن والمراكز الحضرية. لكن أزمة انخفاض سعر البترول في هذه الآونة وعدم استقرار مصادر التمويل الخاصة بهذا المشروع كان من شأنه أن يحدث عراقيل تحد من نجاح هذه المشاريع وهو ما جعل العديد منها ينجز بشكل جزئي أو يتوقف تماما .

وفي بداية التسعينيات عرفت السياسة المالية ابتداء من سنة 1990-1998 سياسة إنفاقية توسعية تهدف إلى بعث التنمية الاقتصادية في البلد. والعمل على تنويع مصادر الإيرادات العامة وزيادة حصيلتها لمواجهة الأعباء الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. حيث اعتمدت سياسة الإيرادات على نسبة أكثر من 50% على الجباية البترولية من إجمالي الإيرادات العامة للموازنة.<sup>22</sup>

أما في سنوات 2000 فقد سجل تحسن ملحوظ في جانب الخدمات الاجتماعية مقارنة بالسنوات الماضية فقد أكد مسؤولون وخبراء أن سياسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تبنتها الدولة منذ الاستقلال قد حققت قفزة نوعية في هذا المجال بفضل ارتفاع أسعار البترول والمصاريف العمومية والانخفاض الملموس في الزيادة الطبيعية لعدد السكان.

ويمكن ملامسة هذا التحسن في بعض الخدمات المهمة مثل الربط بالكهرباء الذي ارتفع إلى نسبة 98% حاليا مقارنة بـ 30.6% في سنة 1966. ونسبة بالغاز الطبيعي التي ارتفعت بـ 46% مقابل 10.5%، أما نسبة التزويد بالماء الشروب فقدرت بـ 95% مقابل 37% وبلغت نسبة الربط بقنوات الصرف الصحي بـ 85% مقابل 23% لسنة 1966 وهي بذلك تكاد تكون في مصاف الدول المتقدمة من هذه المجالات سيما في نسبة الربط بالكهرباء، أما في مجال الصحة فحدث ارتفاع في نسبة معدل الحياة إلى حوالي 76%

<sup>22</sup> - بلوافي محمد، أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر 1971-2011، دكتوراه، جامعة تلمسان، إشراف

محمد بن بوزيان، 2012-2013، ص223-225.

وفي ميدان تمدرس الأطفال الدين تقل أعمارهم عن 15 سنة فقد ارتفعت نسبتهم إلى 97% لسنة 2010.

ولكن بالمقابل هناك بعض المجالات تسجل نقائص مثل السكن والتشغيل الدائم، إلا أنه على العموم يعد الوضع الراهن بالمشجع خصوصا بعد عودة الأمن والنمو الاقتصادي وذلك لتعزيز المخطط الخماسي 2014-2010 بغلاف مالي مقدر 286 مليار أي 2.38% من إجمالي الناتج المحلي، الذي يركز على تحديث المنشآت القاعدية وتحسين التشغيل والسكن والصحة والتربية والظروف المعيشية عموما للعائلات.<sup>23</sup>

وهكذا نلاحظ أنه كان هناك اهتمام معتبر من قبل الدولة لتحسين الحياة الاجتماعية للعائلات على جميع المستويات وخصوصا الجوانب الحساسة الممثلة في المرافق الضرورية للحياة كالسكن والتعليم والصحة... الخ. وللحكم على وجود هذا التحسن لدى العائلات الجزائرية، يمكننا فيما يلي وضع دراسة مقارنة لعينة من أحد المدن الجزائرية خلال فترة زمنية من أجل إعطاء مقدار (نسبة) التحسن في الحياة الاجتماعية والاقتصادية الذي تعرفه العائلات سنويا.

### III. قياس مقدار التحسن الذي تعرفه الحياة الاجتماعية والاقتصادية لذا العائلات العينة المدروسة:

من أجل تقدير وتقييم مدى مساهمة القطاع الحكومي في تحسين الحياة الاجتماعية والاقتصادية للعائلات الجزائرية قمنا بإجراء دراسة استبائية على عينة من العائلات بدائرة ندرومة والتي بلغت 100 عائلة من دائرة ندرومة وقد قمنا بأخذ عينة عشوائية من مناطق مختلفة في الدائرة كنا قد تتبعنا تطوّر حالتها الاجتماعية والاقتصادية خلال فترة زمنية تقدر بـ 34 شهرا أي من جانفي لسنة 2014 إلى غاية أكتوبر من سنة 2016. وكانت النتائج وطريقة الدراسة كما يلي:

<sup>23</sup> - موقع المواطن للتنمية الاجتماعية والاقتصادية الجزائر 2016-11-02

[http://www.elmouwatin.dz/spip.php?page=imprimer&cid\\_article=4830/](http://www.elmouwatin.dz/spip.php?page=imprimer&cid_article=4830/)

### 1/3- طريقة القياس:

اعتمدنا في هذه الدراسة على طريقة المقارنة بين نتائج الاستبيان الذي قمنا بها سنة 2014 مع نتائج الاستبيان الذي أنجزناه في سنة 2016. بحيث ركزنا فقط على ثمانية مؤشرات والتي تكون كافية لتوضيح التحسن والفرق خلال فترة الدراسة. وتمثلت هذه المؤشرات في: السكن، التعليم، البنية التحتية، الصحة، العمل المدعم، المياه والطاقة والصرف الصحي، وسائل الاتصال.

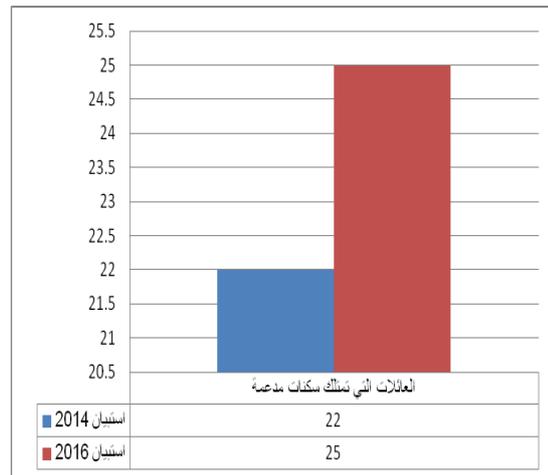
ومن خلال النسب المئوية قمنا بحساب التحسن التي تعرفه العائلات في العينة. انطلاقاً من عدد العائلات الذين تتحسن حياتهم الاجتماعية أو الاقتصادية. ووحدة القياس تتمثل في عدد الأفراد الذين ينتفعون بهذا التحسن (ولو كان فرد واحد في العائلة مسه هذا التحسن).

### 2/3- النتائج التي أدلت به مؤشرات الدراسة:

باستخدام طريقة المقارنة بين الاستبيانين (2016/2014) للمؤشرات الاجتماعية والاقتصادية الثمانية، يمكن الخروج بالقراءة التالية للنتائج:

1/2/3- مؤشر السكن الاجتماعي: ساهمت الدولة في دعم السكنات في شكل إعانات مباشرة أو غير مباشرة.

الشكل البياني رقم 01: مؤشر السكن الاجتماعي

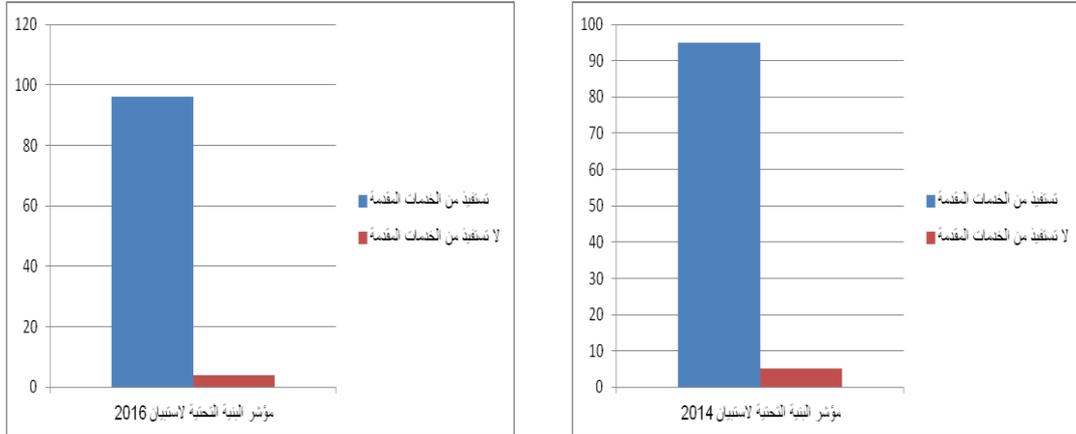


المصدر: إعداد الباحثين باستعمال نتائج الدراسة الاستبائية + Excel

من خلال الشكل البياني نلاحظ أن ما نسبته 22% من العائلات تمتلك سكنات مدعمة من طرف الحكومة. منها 15% من العائلات منحت لهم قطع أرضية خاصة لنساء الشهداء والمجاهدين وبعض العمال الذين يعملون في القطاع الحكومي. أما باقي الدعم أي 7%

فتمثل في منح سكنات (شقة في العمارة) وكانت على مرحلتين الأولى في سنة 1999 والثانية في 2012 وكلاهما بصيغة كراء تنتهي بالتمليك. في الشكل البياني يوضح حدوث تغير واضح حيث بلغت نسبة المستفيدين 25%، نتيجة توزيع سكنات في 2015 بصيغة كراء تنتهي بالتمليك. ولكن ما لاحظناه في العينة المدروسة هو توجه بعض المستفيدين إلى استغلال الشقة للكرء والاستفادة من عائدها. وهذا بمعدل شقة واحدة للكرء في كل عمارة بها 10 شقق.  $2/2/3$  - مؤشر البنية التحتية: يعتبر توفر البنية التحتية لأفراد العائلة أمر ضروري ومكلف عند فقدانه. لذلك أخذنا المسافة إلى الخدمات الضرورية، كعنصر للقياس في هذا المؤشر. ومن بين الخدمات المعنية بالقياس هي المسافة إلى المدرسة الابتدائية وأيضاً المتوسطة والثانوية، كذلك المسافة إلى المستشفى، وأيضاً المسافة إلى السوق للخضر والفواكه وللقضاء حوائج المنزل.

الشكل البياني رقم 02: مؤشر البنية التحتية

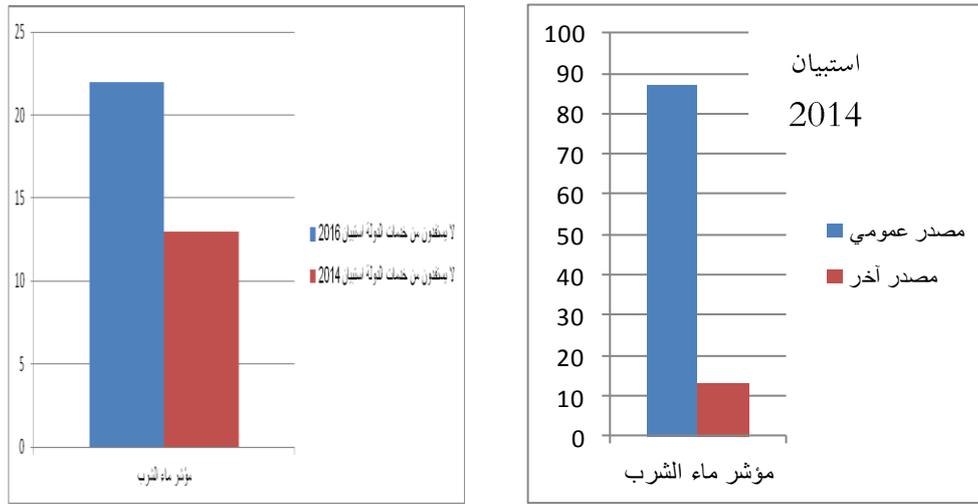


المصدر: من إعداد الباحثين باستعمال نتائج الدراسة الاستقصائية + Excel

تم إيجاد نسبة 95% من العائلات تستفيد من هذه الخدمات. في مؤشر البنية التحتية حدث تغير طفيف حيث لاحظنا بناء متوسطة جديد بقرب سكنات اجتماعية كانت تعاني من هذا المشكل، وهكذا استفادت العينة منها بنسبة 2%. كما تم تحسين بعض الطرقات المؤدية إلى الخدمات الضرورية كالمدرسة والمستشفى والسوق.  $3/2/3$  - مؤشر مورد ماء الشرب: عرفت دائرة ندرومة تحول في مؤشر مياه الشرب، فبعدما كانت تعرف بكفائتها لهذا المورد، أصبحت اليوم تلجأ إلى تحلية مياه البحر كوسيلة

لتوفير الماء للأفراد. ففي سنوات التسعينات وبداية الألفية الجديدة كانت دائرة ندرومة تستعمل المياه الجوفية وتوزعه على العائلات بشكل محدود لا يتجاوز مدة سيلانه 3 ساعات على أقصى تقدير وتوفره مرّة في الأسبوع ولكن بجودة عالية. أما اليوم وباللجوء إلى مياه تحلية البحر أصبح الماء متوفر لكل 3 أيام ومدة سيلانه 7 إلى 8 ساعات في اليوم الواحد ولكن بأقل جودة. هذا ما جعل العائلات تستعمل هذا الماء عادة لأغراض غير الشرب، فحين تتحمل تكلفة زائدة لاقتناء أو شراء ماء الشرب.

### الشكل البياني رقم 3: مؤشر الماء الشرب



المصدر: من إعداد الباحثين باستعمال نتائج الدراسة الاستقصائية + Excel  
 لاحظنا في استبيان 2014 أن 87% من العائلات تستفيد من خدمات الدولة وذلك راجع لتخوفهم من استعمال الماء غير المعالج كالأبار والينابيع و... لذلك يلجؤون إلى خدمات البلدية والاستفادة من مؤشر الأمن.  
 في حين 13% من العائلات تعتمد على مصادر أخرى تتمثل في المياه الجوفية (ماء البئر) وأيضا الينابيع الطبيعية وذلك راجع إلى عدم اقتناعهم بجودة الماء، بسبب اعتماد البلدية على تحلية ماء البحر.

في مؤشر ماء الشرب لنتائج استبيان 2016 لاحظنا تطوّر عدد العائلات التي بدأت تتخلى عن خدمات الدولة بخصوص ماء الشرب حيث ارتفعت النسبة إلى 22% من العائلات تستعمل المياه الجوفية كمصدر للشرب، منها 4% يشتررون الماء المعدني لاستعماله

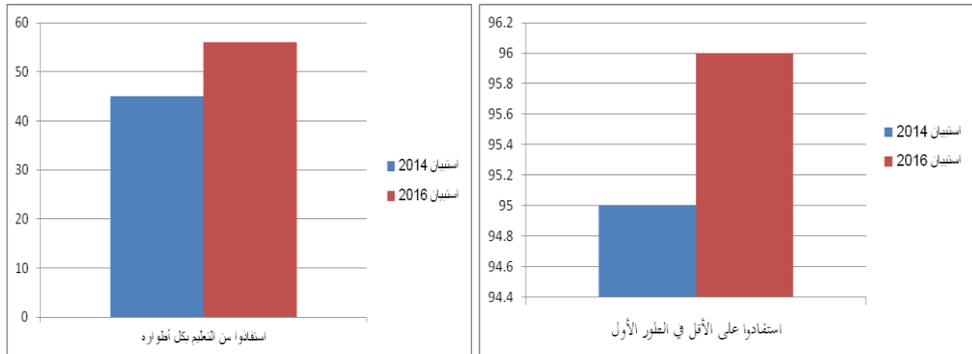
للشرب. كما وجدنا أن ما نسبته 100% يستفيدون من خدمات الدولة في استعمال الماء الحنفية لأغراض أخرى عدا الشرب.

4/2/3- مؤشر طاقة الكهرباء ومؤشر طاقة الطهي ومؤشر الصرف الصحي: يعتبر هذان المؤشران على حسب الدراسة التي قمنا بها في سنة 2014 أنها بلغت نسبة 100% من الاستفادة من طرف العائلات، لأنها الأحسن والأفضل من الوسائل الأخرى المستعملة مثل الغاز أو الزيت للإضاءة، أو خزان الصرف الصحي (fosse sceptique) بالنسبة للصرف الصحي.

ومنه: بإجراء استبيان 2016 لاحظنا تحسن على مستوى مؤشر طاقة الكهرباء من خلال زيادة مولدات كهربائية بهدف تحمل أكثر للطاقة المستعملة حيث تم وضع مولد في كل حي تقريبا. وهكذا لمسنا تحسن عند العائلات من جهة عدد مرات ذهاب الكهرباء من المنازل.

بالنسبة لمؤشر طاقة الطهي: لم يعرف هذا المؤشر تحسن بل بقي على نتيجة استبيان 2014 في 89% من العائلات تستعمل الغاز الطبيعي الموصول إلى المنازل.

5/2/3- مؤشر التعليم: تعرف دائرة ندرومة نمو سكاني متزايد يتبع حتما بوجود ديناميكية بهذا المؤشر لذلك عرف تحسن والشكل البياني رقم 04: مؤشر التعليم يوضح ذلك:

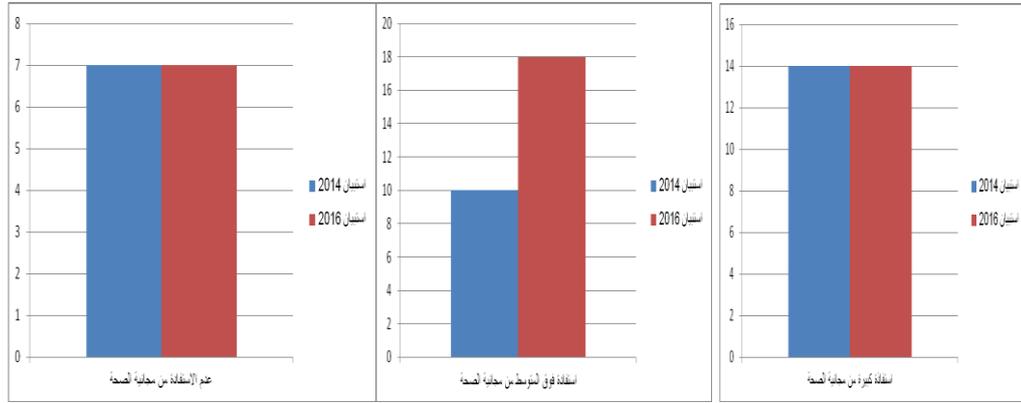


المصدر: من إعداد الباحثين باستعمال نتائج الدراسة الاستبائية + Excel

بعدها كانت نسبة العائلات الذين استفادوا من التعليم على الأقل في الطور الأول بلغت 95% في نتائج الدراسة لاستبيان 2014، أصبحت في ظل نتائج استبيان 2016 تسجل نسبة 96%.

أما العائلات التي استفادة على الأقل فرد واحد من التعليم بكل أطواره نجد في نتائج استبيان 2014 وصلت إلى نسبة 45%، لتتطور هذه النسبة بعد مرور 34 شهرا إلى نسبة 56%.

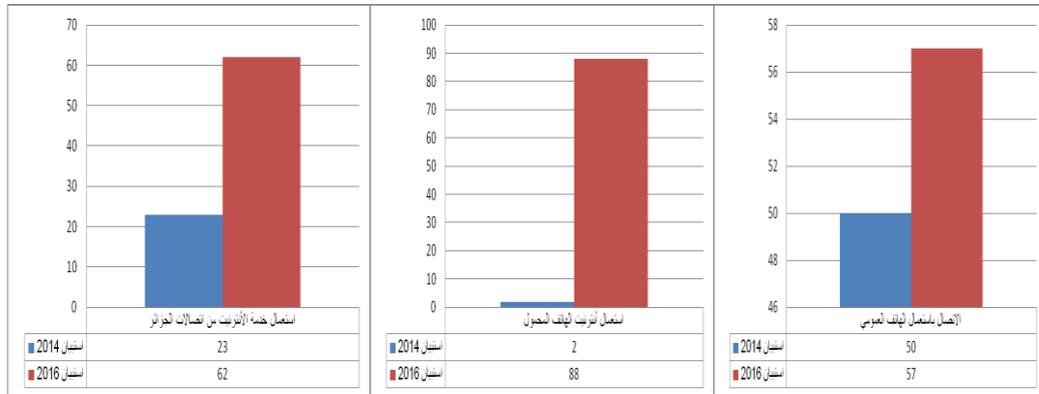
6/2/3- مؤشر الصحة: عرف هذا المؤشر تحسن ولكن فقط في جانب تغطية استعمال بطاقة الشفاء، والشكل البياني رقم 05: يوضح ذلك



المصدر: إعداد الباحثين باستعمال نتائج الدراسة الاستقصائية + Excel

نلاحظ أن العائلات التي يعاني أحد أفرادها من مرض مزمن أو مرض عانت منه العائلة للوصول للعلاج لم تتحسن نسبتهم بل بقيت 7% إلى حد إجراء استبيان 2016. كما عرف هذا المؤشر تحسن على مستوى التأمين وتوفير خدمة بطاقة الشفاء بالنسبة للعائلات التي تستفيد بنسبة كبيرة من الصحة المجانية (100%)، حيث بلغت نسبتها 14% في نتائج استبيان 2014، وأيضا استبيان 2016. فحين العائلات التي تستفيد بنسب متفاوتة من الصحة المجانية (80%) حدث لها تحسن فبعدها كانت في نتائج استبيان 2014 سجلت 10%، لترتفع إلى 18% على حسب نتائج استبيان 2016.

7/2/3- مؤشر وسائل الاتصال: أخذ هذا المؤشر أهمية بالغة في الفترة الأخيرة خاصة بظهور تقنية 4G خدمة الجيل الرابع، وهذا ما زاد في تحسن هذا المؤشر وهذا ما توضحه نتائج استبيان 2016. من خلال الشكل البياني رقم 06: مؤشر وسائل الاتصال

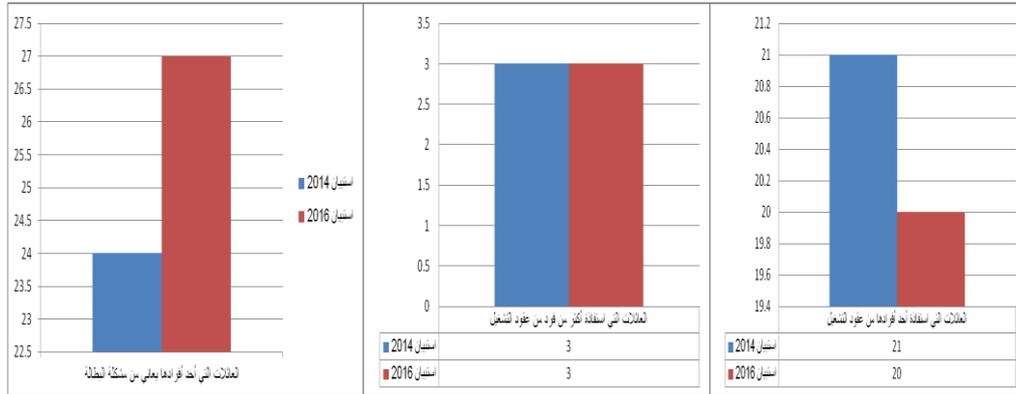


المصدر: إعداد الباحثين باستعمال نتائج الدراسة الاستقصائية + Excel

نلاحظ من خلال نتائج استبيان 2014 أن 23% من العائلات العينة يستفيدون من خدمات الانترنت العمومية. مع العلم أن ما نسبته 98% من العينة يستعملون الانترنت انطلاقاً من خدمة الهاتف العمومي الذي كان يغطي فقط نسبة 50% من العينة المدروسة. وبإجراء استبيان 2016 كانت خدمة الجيل الرابع قد دخلت دائرة ندرومة مما أدى إلى تحسن خدمات وسائل الاتصال في جانب استعمال خدمة الانترنت والتي تحسنت من 23% إلى 62% وهذا بفضل خدمة الجيل الرابع الذي يستغني عن استعمال الهاتف العمومي كأداة للاتصال بالانترنت، وهذا ما أدى إلى عدم وجود تحسن كبير في استعمال الهاتف العمومي إذ تطوّر من 50% إلى حدود 57%، ولكن حدثت تغطية كاملة للهاتف المحمول بحيث كل العائلات على الأقل فرد واحد منها يستعمل الهاتف المحمول. أما فيما يخص استعمال انترنت شركة موبليس أو أوريدو أو دجيزي فتحسنت كثيراً بحيث أصبحت كل العائلات على الأقل فرد فيها يستعمل خدمة الانترنت أي بنسبة 88% نظراً للخدمة المقدمة فيها وأيضاً السعر الذي يؤول إلى الانخفاض بسبب المنافسة بين الشركات الثلاث الموجودة في السوق.

8/2/3- مؤشر التوظيف المدعم من القطاع العمومي: بانتهاء أسعار المحروقات سنة 2014 وإتباع السياسة التقشفية تم وقف برامج عقود التشغيل المدعم من طرف القطاع العمومي. هذا ما أدى إلى عرقلة مسار هذا المؤشر. فبعدما أن أظهرت نتائج استبيان 2014 أن ما نسبته 21% من العائلات استفاد على الأقل أحد أفرادها من عقود التشغيل، و3% من العائلات كانت لديها استفادة كبيرة أي أكثر من فرد واحد استفادوا من عقود التشغيل. لتظهر بعدها نتائج استبيان 2016 أن هناك شح كبير في العقود التشغيل كيف ما كانت صيغته (عقود إدماج حاملي الشهادات (CID)، عقود الإدماج المهني (CIP)، عقود تكوين إدماج (CFI)).

## والشكل البياني رقم 07: مؤشر التوظيف المدعم يوضح ذلك.



المصدر: إعداد الباحثين باستعمال نتائج الدراسة الاستقصائية + Excel

تظهر نتائج استبيان 2016 أن هناك توقف في منح عقود التشغيل فبعدما كانت 21% في 2014 انخفضت إلى 20% بسبب إلتحاق ما نسبته 1% إلى الشغل الدائم. كما نلاحظ أن العائلات التي أحد أفرادها يعاني من مشكلة البطالة تطوّرت من نسبة 24% إلى نسبة 27% وهذا راجع إلى أن هناك نسبة معتبرة دون المستوى التعليمي (دون شهادة التعليم المتوسط)، وهناك أيضا نسبة استفادات من التشغيل ولكن انتهت فترة العقد، كذلك هناك نسبة في حدود 6% هم حديثي خريجي الجامعة...

### 3/3- تحليل النتائج:

بعد القراءة للاستبيانين 2016/2014 يمكن الخروج بهذا التحليل المفصل التالي:

1/3- في مؤشر السكن الاجتماعي نرى بأن دائرة ندرومة مازلت تعاني من مشكلة السكن بنسبة 75%. إذ تعتبر صيغة السكن الاجتماعي ذات صبغة كراء ينتهي بالتمليك هي الصيغة الوحيدة التي تعمل بها هذه الدائرة. ولكن عملية توفير هذه السكنات تسير بشكل بطيء فخلال ثلاثة سنوات (توزيع السكنات كان في 2012 ثم بعده مباشرة في 2015) تم تغطية فقط 3% من الملفات التي تطلب السكن الاجتماعي، وهكذا يمكن القول أن بهذه السياسة يمكن القضاء على مشكلة السكن بهذه الدائرة خلال 75 سنة وهذا إذا افترضنا أن ليس هناك طلب جديد للسكن.

على جوانب الدراسة الاستقصائية لاحظنا أن هناك دلائل لبداية التوجه نحو العائلة النووية من خلال بعض العائلات التي تمتلك سكن اجتماعي خاص به طابق أو طابقين يعيش فيه

ثلاثة أشخاص أو أربعة، ولكن نجد الأبناء في هذه السكنات يريدون التفرد بمسكن لهم من عند القطاع الحكومي.

2/3/3- في مؤشر البنى التحتية عرفت دائرة ندرومة تحسن ضعيف بنسبة 2 إلى 3% مقارنة بسنة 2014 (إذا اعتبرنا سنة 2014 هي سنة الأساس)، ولكن على العموم تعتبر هذه الدائرة من حيث هذا المؤشر أن هناك درجة من الرضى من قبل العائلات.

3/3/3- في مؤشر ماء الشرب لاحظنا أن دائرة ندرومة أصبحت لا تهتم كثيرا بجودة الماء أكثر من أنها تركز على الكمية التي توفرها للعائلات. وهذا ما دفع ببعض العائلات (4%) اللجوء إلى شراء الماء المعدني لغرض الشرب.

تعرف دائرة ندرومة على أنها تتوفر على المياه الجوفية الصالحة للشرب ذات الجودة العالية، وهكذا تستطيع شركة المياه العمومية توفيره وبأقل التكاليف إذا قرناه بالماء الذي يأتي من تحلية ماء البحر. فهذه الشركة تستطيع توفير الماء للشرب من خلال المياه الجوفية ولو بنسبة 30% من الكمية التي توفرها للعائلات، أما باقي الكمية فتوفره من تقنية تحلية ماء البحر. وهكذا تستطيع هذه الشركة التقليل من التكاليف المخصصة لتقنية تحلية ماء البحر. وتوفر الراحة والرضى من جهة أخرى للعائلات.

4/3/3- في مؤشر الطاقة الكهربائية ومؤشر الصرف الصحي بلغت دائرة ندرومة التغطية الكاملة 100% لهذا المؤشر الذي يساهم فيه القطاع العمومي بشكل كبير من حيث توفير هذه الخدمة وتسهيلها للعائلات. إذ انتقل القطاع العمومي بالنسبة لهذا المؤشر إلى آلية تقليل عدد الانقطاعات المفاجئة للكهرباء، وهذا ما يدل على وجود نقلة نوعية في تحسين وجودة الخدمة المقدمة فبعد التغطية الكاملة لهذا المؤشر بدأ القطاع العمومي يدرس المشاكل التي تعاني منها العائلات والمتمثلة عادة في الانقطاعات المفاجئة للكهرباء، في حين نجد "الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار تدلي من خلال منشور لها بأن هناك تغطية بنسبة 97% للطاقة الكهربائية في ولاية تلمسان"<sup>24</sup>، وهذه النسبة ليس بعيدة عن ما توصلنا إليه من خلال الاستبيان. فيما يخص مؤشر الصرف الصحي لم يحدث له أي تطوّر منذ إجراء استبيان 2014، وهذا قد يدل على وجود إستقرارية في هذا المؤشر وأيضا قدرة القطاع

<sup>24</sup> - andi, invest in algeria, wilaya de tlemcen, p12.

الحكومي في التحكم والسيطرة عليه. أما مؤشر طاقة الطهي لم يبقى لدائرة ندرومة إلا نسبة 11% وتصل إلى التغطية الكلية ومنه تحقق الراحة وتقلل التكلفة والوقت لهذه الفئة، ولكن نجد "الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار نشرت بأن هناك تغطية بنسبة 48% في ولاية تلمسان"<sup>25</sup> يستعملون الغاز الطبيعي الموصول إلى المنازل.

5/3/3- في مؤشر التعليم نرى أن غالبية العائلات استفادت من مجانية التعليم، والتي "تخصص لها الدولة كل سنة 20% من ميزانيتها و6,4% من إنتاجها الداخلي الخام"<sup>26</sup>. من خلال استبيان 2016 وجدنا أن ما نسبته 96% من العائلات تستفيد على الأقل من الطور الأول وهذا ما يتوافق مع احصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات التي نشرت أن "عدد الأطفال المتمدرسين يمثلون 98% من عدد السكان"<sup>27</sup>، بمعنى كل الأفراد تقريبا استفادوا من الطور الأول. أما بالنسبة للذين استفادوا من الأطوار التعليمية كلها نجد 56% وهو في تحسن مستمر، بحيث تطور خلال ثلاثة سنوات بنسبة 11%، وهذا سيساعد على التطور الثقافي والحضاري للعائلات الجزائرية بأن تصبح تدرج ضمن العائلات المثقفة والمتعلمة تتميز بالرشاد الاقتصادي، والواعية بالوقاية الصحية، وأيضا تعمل على المحافظة على البيئة التي تسكن فيها.

6/3/3- في مؤشر الصحة لم تتحسن ظروف العائلات التي يعاني أحد أفرادها من مرض مزمن أو مرض عانت منه العائلة للوصول للعلاج. وهذا ربما قد يرجع إلى عدم توفر الشروط اللازمة للعلاج المجاني، أو ناتج عن عدم حرص هذه العائلات المتضررة للعلاج المجاني. كما عرف هذا المؤشر تحسن وتطور بالنسبة للتأمين وتوفير خدمة بطاقة الشفاء للعائلات ذات الاستفادة المتوسطة، حيث تحسنت خلال 34 شهرا بنسبة 8%، وهذه النسبة ستعرف تحسن أكثر ومستمر في المستقبل إلى أن تصل إلى التغطية الكاملة، بحيث تستطيع الوصول إلى تغطية 80 أو 90% من أفراد العائلات في أقل من 15 سنة وهذا

<sup>25</sup> - Andi, invest in Alegria, wilaya de Tlemcen, op cit, p12

<sup>26</sup> - agence nationale de développement de l'investissement, éducation et formation, 25/10/2016,

<http://www.andi.dz/index.php/fr/vivre-en-algerie>.

<sup>27</sup> - agence nationale de développement de l'investissement, éducation et formation, op. cit.

بمراعاة نسبة التحسن والقدرة على تغطية كافة العائلات والإمكانيات المتوفرة لذا الشركة الوطنية للتأمين.

7/3/3- في مؤشر وسائل الاتصال حدثت طفرة تطورية في هذا المؤشر خاصة بعد التسهيلات التي قدمها القطاع العمومي بتوفير الأنترنت بدون استعمال الهاتف العمومي، بحيث صرحت شركة اتصالات الجزائر بأن "عدد زبائن الانترنت ذو التدفق السريع ... انتقل من 178.707 زبون في نهاية 2007 إلى 1.188.201 في مارس 2013 حيث 60% منهم يستفيد من خدمة الانترنت ذو التدفق السريع مع مودم "WIFI"<sup>28</sup>، وهذه النسبة قريبة جدا من نتائج استبيان 2016 الذي قمنا به والتي تشير إلى وجود 62% من العائلات يستفدون من خدمات الأنترنت العمومية.

أما فيما يخص القطاع الخاص فقد استعمل آليات المنافسة والمتمثلة في تقديم خدمة الأنترنت بأقل تكلفة وبجودة أفضل لذلك بلغ نسبة كبيرة من المشاركات في خدمة الأنترنت والتي وصلت إلى 88%.

8/3/3- في مؤشر التوظيف المدعم من القطاع العمومي كانت نتائجه سالبة نتيجة السياسة التقشفية المتبعة من طرف القطاع العمومي حيث تم تعليق منح عقود الادمج. أما بالنسبة لمعدل البطالة الذي لاحظناه أنه تطوّر بنسبة 3% خلال فترة الدراسة، إلا أن "الديوان الوطني للإحصاء يشير بوجود ارتفاع في معدل البطالة فقط بنسبة 0.6% من سنة 2014 إلى غاية سنة 2015، كما يشير أيضا بوجود تحسن في معدل البطالة لـأفرييل من سنة 2016 ليلعب معدل البطالة 9.9%"<sup>29</sup>.

<sup>28</sup> - Algérie Télécom, Histoire et Réalisations, 26/10/2016,

[https://www.algarietelecom.dz/siteweb.php?p=at\\_histoire\\_realisations](https://www.algarietelecom.dz/siteweb.php?p=at_histoire_realisations).

<sup>29</sup> - Office National des Statistiques, ACTIVITE, EMPLOI & CHÔMAGE, 2014, 2015, avril 2016, 26/10/2016.

### الخاتمة:

تشير أغلب التقارير الدولية والمحلية على وجود تحسن في المستوى المعيشي لدى الأفراد من خلال النفقات التي تساهم بها الدولة في مشاريع توفير السكن والبنية التحتية وتحسين نمط سوق العمل والخدمات الصحية ووسائل الاتصال ... إلا أن هذه الدراسة كشفت بأن هناك فعلا تحسن في المستوى المعيشي لأهم الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الدولة كالصحة والسكن والتعليم... ولكن بوتيرة ضعيفة قد لا تتجاوز 3% من سنة إلى أخرى بالنسبة لكل من مؤشر السكن ومؤشر البنية التحتية ومؤشر التوظيف. و8% بالنسبة لمؤشر الصحة. و11% بالنسبة لمؤشر الطهي ومؤشر التعليم. كما لاحظنا أن مؤشر ماء الشرب لم يحدث له تحسن بل تراجع بنسبة -9%. في حين حدث تحسن معتبر في وسائل الاتصال بنسبة 39%. وإذا اعتبرنا مؤشر كلي يجمع بين المؤشرات المهمة كمؤشر السكن ومؤشر البنية التحتية ومؤشر ماء الشرب ومؤشر التوظيف ومؤشر الطاقة ومؤشر الصحة ومؤشر التعليم فإن العائلات لم تعرف تحسن كبير فهو بمعدل لا يتجاوز 5% خلال فترة الدراسة. كما أن بعض العائلات من العينة قد تصل نسبتها 78% لم تعرف تحسن اجتماعي واقتصادي إلا بعد فترة من الزمن تفوق مقدار القياس الذي اعتمدها في الدراسة (مدة سنتين).

## المراجع:

### 1- المراجع باللغة الأجنبية:

#### L'ouvrage :

- 1- A. Lahouari, les mutation de la société algérienne ,famille et lien social dans Algérie contemporaine, Paris 'la découverte ,1999.
- 2- Bishop, M., & Feist-Price, S. Quality of life in rehabilitation counseling: Making the philosophical practical. Rehabilitation Education, (2001),
- 3- Taylor, S.J. & Bogdan R. Quality of life and the individual's perspective. In Quality of Life: Conceptualization and measurement.Ed. R. Schalock. American Association on Mental Retardation. Washington D.C. 1996.
- 4- Vreeke, G.J., Janssen, S., Resnick, S., & Stolk J. The quality of life of people with mental retardation: in search of an adequate approach. International Journal of réhabilitation Research. 1997. Pp280-301.
- 5-LABOUSSINE Qasmi, Cise de l'habitat et perspective de co-développement avec les pays de Maghreb édition Punblised, Paris, France, 1987.

#### Rapport :

- 1- agence nationale de développement de l'investissement, education et formation, 25/10/2016.
- 2-Algérie Télécom, Histoire et Réalisations, 26/10/2016.
- 3-andi, invest in algeria, wilaya de tlemcen.
- 4-Hamid M. TEMMAR, Stratégie de développement indépendant le cas de l'Algerie : un bilan (eddition 1 ; co-édition O.P.U, Alger, 1983).
- 5-Office national des statistiques O-N-S Algérie 2008.
- 6-Office National des Statistiques, ACTIVITE, EMPLOI & CHÔMAGE, 2014, 2015, avril 2016, 26/10/2016.
- 7-United Nations, World Population Prospects The 2015 Revision, Department of Economic and Social Affairs Population Division, New York, 2015.

### 2- المراجع باللغة العربية:

#### الكتب والمقالات:

- 1- حمدوش رشيد : مسألة الرباط الاجتماعي في الجزائر المعاصرة، امتدادية أم قطيعة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
- 2- مصطفى بوتفنوشت:العائلة الجزائرية - التطور والخصائص، ترجمة أحمد دمري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984.

3- محمد سويدي: مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990.

4- محمد سويدي، التسيير الذاتي في التجربة الجزائرية وفي التجارب العالمية، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1986.

5- بوطوبة محمد وبزاوية عبد الحكيم وحاج عمر فطيمة، مساهمة القطاع العمومي في تحسين المستوى المعيشي للعائلات، منشورات البحث الحوكمة والاقتصاد الاجتماعي، العدد 1، 2015.

#### رسائل جامعية:

1- بلوافي محمد، أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر 1971-2011، دكتورا، جامعة تلمسان، إشراف محمد بن بوزيان، 2012-2013.

2- عمراوي صلاح الدين: السياسة السكنية في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة باتنة، 2008-2009.

#### المواقع الالكترونية:

1- محمد السعيد أبو حلاوة، جودة الحياة: المفهوم والأبعاد، مؤتمر علمي، جامعة

الاسكندرية (مصر العربية)، 2010/08/07.

<http://www.vipedu.us/?page=details&newsID=58&cat=19>

2- موقع بوابة المواطن/ لتنمية الاجتماعية و الاقتصادية للجزائر 2016-11-02

[http://www.elmouwatin.dz/spip.php?page=imprimer&id\\_article=4830/](http://www.elmouwatin.dz/spip.php?page=imprimer&id_article=4830/)